مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع JALHSS
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences – JALHSS
ISSN: 2414 – 3383 www.jalhss.com
العدد (4) آذار- مارس 2016

التنافس الفرنسي البريطاني في عُمان خلال القرن التاسع عشر

أ.م.د. كفاح أحمد محمد النجار
كلية الآداب - جامعة بغداد
بغداد – العراق

م.د. جمانة محمد راشد
كلية الآداب - جامعة بغداد
بغداد – العراق

الخلاصة
كانت الحملة الفرنسية على مصر عام 1798 ومحاولة فرنسا مد نفوذها للخليج العربي بداية لصراع دولي على تلك المنطقة فقد دق ناقوس الخطر في بريطانيا التي باتت تخشى على مصالحها الحيوية في المنطقة فسعت للتصدي لمحاولات فرنسا للتغلغل في هذه المنطقة مع سعيها لضرب أي قوة محلية أو إقليمية للسيطرة على موانئ الخليج العربي. وقد تركز التنافس البريطاني الفرنسي في منطقة الخليج العربي على مسقط بشكل خاص فضلاً عن بلاد فارس وحاول كل منهما الفوز بالحصول على حقوق اقامة وكالة سياسية وعقد اتفاقيات تجارية ومعاهدات صداقة تضمن لأي منهما السيطرة الكاملة على المنطقة. وعلى الرغم من نجاح فرنسا مرات عدة بتوقيع اتفاقيات مع مسقط أو اقامة علاقات تجارية معها إلا أن الغلبة في النهاية كانت لبريطانيا التي نجحت في التصدي لكل المحاولات الفرنسية للحصول على قاعدة في الخليج وابت ان يكون لها أي منافس في المنطقة لتصبح بذلك الدولة الوحيدة المهيمنة عليها بنهاية القرن التاسع عشر.

The British-French Rivalry in Oman During the Nineteenth Century

Assist. Prof. Dr. Kefah Ahmed Al-Najjar
College of Literature – Baghdad University
Baghdad - Iraq

Dr. Jumana Mohammed Rashid
College of Literature – Baghdad University
Baghdad - Iraq

ABSTRACT
The French campaign on Egypt in 1798 and trying to extend its influence to the Arab Gulf beginning of an international struggle over that region has been sounding the alarm in Britain, which is now fears for its vital interests in the region has sought to counter attempts by France to the penetration in this region as it seeks to strike any local power or regional control Arabian Gulf ports . British- French rivalry has been focused in the Gulf region to Muscat in particular , as well as Persia and try to win all of them to obtain residency rights of political agency and the holding of trade agreements and treaties of friendship to ensure either of them full control of the region. Despite the success of France several times signed agreements with hometown or establishing business relations with them, but the victory in the end it was Britain that have been successful in addressing each French attempts to get on base in the Gulf and Apt to have any competitor in the region, making it the only country dominant by the end of the nineteenth century .

كانت الحملة الفرنسية على مصر عام 1798 ومحاولة فرنسا مد نفوذها للخليج العربي بداية لصراع دولي على تلك المنطقة، فقد دق ناقوس الخطر في بريطانيا التي باتت تخشى على مصالحها الحيوية في المنطقة فسعت للتصدي لمحاولات فرنسا للتغلغل في هذه المنطقة مع سعيها لضرب أي قوة محلية أو إقليمية للسيطرة على موانئ الخليج العربي.

انصب الاهتمام الاوربي عند بداية القرن التاسع عشر الميلادي على محاولات الحصول على موطئ قدم في مسقط ذات الاهمية الاستراتيجية فموقع مسقط يشرف على خطوط التجارة العالمية ما بين اوربا والهند، فضلاً عن قوتها السياسية والعسكرية فقد كانت تملك في نهاية القرن الثامن عشر خمسمائة سفينة، وهيمنت مسقط على جزء كبير من الساحل الشرقي لأفريقيا وضمت على ساحل مكران مدينتي غوادور وشوبار سنة 1792 [1] كما انها بسطت سلطتها على أكثر الجزر الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي كجزيرة قشم وهرمز وتنازل الشاه لمسقط عن بندر عباس وعلى سبيل التأجير [2] لذلك توجهت انظار الفرنسيين والبريطانيين نحو مسقط وحاول كل منهما الفوز بالحصول على اقامة وكالة سياسية فيها بهدف ضمان تجارتهم.

وكانت فرنسا قد بدأت نشاطها في الخليج العربي في نهاية القرن الثامن عشر [3] ومطلع القرن التاسع عشر ، وتركز النشاط الفرنسي حول منطقتين في الخليج اولاهما مسقط وثانيهما بلاد فارس، وكانت بريطانيا بالمرصاد لكل محاولة فرنسية لاختراق مناطق نفوذها، فما ان علمت الدوائر السياسية البريطانية في الهند بمحاولات الفرنسيين التوجه نحو مسقط حتى ارسل المقيم السياسي البريطاني في بوشهر في أيلول عام 1798 ميرزا مهدي علي خان مندوباً إلى حاكم مسقط سلطان بن أحمد[4] ليعرف موقف السلطان من الفرنسيين وان يحاول اغراءه ويعده بمساعدة البريطانيين له ويحاول الحصول على اذن بفتح وكالة بريطانية في مسقط، وان يوعد السلطان – اذا ما تعهد من جانبه بمنع الفرنسيين عن مسقط – بأرسال طبيب بريطاني خاص له من الهند، واستطاع ميرزا مهدي علي خان خلال عشرة ايام فقط وبتكاليف لا تزيد عن (2820) روبية بعقد اتفاقية مكتوبة مع سلطان بن أحمد بتاريخ الثاني عشر من تشرين الثاني 1798 [5].

تضمنت تلك الاتفاقية سبعة بنود، حققت فيها اهداف السياسة البريطانية ولاسيما ما يتعلق بمواجهة التمدد الفرنسي في الخليج الذي بدأ اولاً في مسقط ، فقد اصبحت مسقط إلى جانب بريطانيا في المسائل الدولية وتعهد حاكم مسقط بأن يكون صديقاً للحكومة البريطانية وعدواً لعدوها، وجاء في المادة الخامسة من تلك الاتفاقية ما نصه : " اذا جاءت أي من السفن الفرنسية للتزود بالماء في مسقط فلن يسمح لها بالدخول في المرسى الذي يسمح للسفن الانجليزية بارتياده بل ستبقى خارجة واذا نشب أي نزاع هنا بين المتاجر الفرنسية والانجليزية فأن جيش واسطول وشعب هذه الحكومة سينحاز إلى جانب الانجليز اما اذا حدث هذا في اعالي البحار فلا شأن لي به " [6]، وبموجب المادة السابعة سمح سلطان بن أحمد للبريطانيين بإقامة وكالة محصنة لهم في بندر عباس الذي كان مؤجراً آنذاك لسلطان بن أحمد من قبل بلاد فارس وسمح بتواجد ما بين 500 إلى 700 جندي هندي لحماية الوكالة وبالمقابل وافق الانكليز على تمويل سفن مسقط بالأخشاب والماء والملح في المرافئ الهندية [7].

ان لتلك المعاهدة اهمية كبيرة بالنسبة للسياسة البريطانية في الخليج العربي لأنها أول معاهدة مع دولة أو امارة في الخليج العربي اعطت لبريطانيا حقوقاً كبيرة في الخليج ميزتها عن الدول الأخرى مثل فرنسا وفتحت امامها الطريق للسيطرة السياسية على امارات الخليج العربي. اما عن سبب موافقة سلطان بن أحمد على تلك المعاهدة فهو خوفه من المعارضة البريطانية وما قد ينتج عنها من مضيقات بحرية وحروب ولاسيما بعد الاستعدادات الكبيرة التي بدأت تعدها حكومة الهند ضد سلطان ميسور فتح علي شاه المعروف باسم (تيبو)[8]، الذي كان متحالفاً مع فرنسا، فخشي سلطان بن أحمد رفض المعاهدة مع بريطانيا فتعامله الاخيرة مثلما تعامل سلطان ميسور.

عموماً لم تكن علاقة بريطانيا بمسقط ثابتة ولاسيما ان سلطان بن أحمد كان متردداً في ابقاء تلك العلاقة، ويبدو انه كان في انتظار تعرض بريطانيا لنكسة في الهند عن طريق التحالف الفرنسي مع مملكة ميسور ليعلن تحالفه مع فرنسا، فقد استقبل سلطان بن أحمد وكيلاً فرنسياً في العاشر من تشرين الثاني عام 1799 [9] للتفاوض معه أي بعد قرابة عام على عقده المعاهدة مع بريطانيا، وكان نابليون قد أرسل رسالة إلى سلطان بن أحمد في 25 كانون الثاني 1799 لكنها لم تصل إلى الامام بل وقعت بيد الكابتن ويلسون Wilson الوكيل البريطاني في المخا [10] الذي سلمها بدوره إلى الحكومة البريطانية في الهند[11]، ونص الرسالة كما يأتي : " اكتب اليك هذه الرسالة لأخبرك عن وصول الجيش الفرنسي إلى مصر، وبما انك كنت دائماً صديقاً لنا فعليك ان تقتنع برغبتنا حول حماية سفن التجارة التي يمكن ان ترسلها إلى السويس وارجو ان تبلغ رسالتنا هذه إلى تيبو [12]" [13].

دفعت تلك التطورات الحكومة البريطانية في الهند للسعي لتوطيد علاقتها مع مسقط وسحب البساط من فرنسا، لاسيما بعد ورود تقارير تؤكد بأن سلطان بن أحمد بات يساعد ويجامل الفرنسيين كثيراً فقد ثبت انه سمح لسفينة من سفنه بأن تحمل شحنة من الحبوب والكبريت كان الفرنسيون قد استولوا عليها من السفينة (بيرل) الانكليزية ثم بيعت بقية الشحنة في أسواق مسقط بصورة علنية[14] لذلك قررت ارسال وفد جديد لسلطان بن أحمد لعقد اتفاق جديد معه ووقع الاختيار على الكابتن جون مالكولم John Malcolm مساعد المقيم البريطاني في حيدر آباد [15]، ولما وصل إلى مسقط وجد سلطان بن أحمد قد خرج منها في جولة بحرية في الخليج فما كان من مالكولم الا ابقاء الدكتور بوجل الذي كلفته حكومة الهند البريطانية بأن يكون طبيباً خاصاً لسلطان بن أحمد في مسقط والتوجه عبر الخليج للبحث عنه، وقد لقيه فعلاً في السابع عشر من كانون الثاني عام 1800 وصعد معه على ظهر السفينة (جنجافا) في مرسى بين جزيرتي قشم وهانجام، وفي اليوم التالي تم عقد اتفاقية جديدة بين مسقط وحكومة الهند البريطانية [16]، واكدت تلك الاتفاقية بنود الاتفاق الأول فضلاً عن حصولها – أي حكومة الهند البريطانية – على امتياز انشاء وكالة لها في مسقط، ونص الاتفاق على تعيين " واحد من افضل الانكليز ليكون مقيماً (في مسقط) نيابة عن الشركة الموقرة تجري عبره كل المعاملات بين الدولتين " [17].

ادت تلك الاتفاقية إلى تراجع الوجود الفرنسي في مسقط والخليج العربي، فعلى الرغم من محاولات نابليون بونابرت تأكيد الوجود الفرنسي في الخليج من خلال تعيينه الجنرال دي كين قائداً عاماً للمستعمرات الفرنسية في الشرق ربيع سنة 1803 واعطائه تعليمات خاصة بأن يتابع باهتمام الوجود البريطاني هنالك، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً لان بريطانيا قد حققت تقدماً كبيراً في منطقة الخليج من خلال تواجدها المستمر وانشائها وكالة في مسقط وجاء امر نابليون بإرسال المسيو دي كافيناك عام 1803 وكيلاً لفرنسا في مسقط متأخراً فعند وصول كافيناك في 13 تشرين الثاني لم يجد سلطان بن أحمد الذي كان مشغولاً بالمفاوضات مع الوهابيين وعند اقامته في مسقط علم بموضوع الاتفاقيتين مع بريطانيا واصيب بخيبة امل لاسيما بعد رفض سلطان بن أحمد [18] عقد اتفاقية معه وكان ممثلو الامام قد اخبروا كافيناك بأن لمسقط عشرين سفينة في الموانئ الانكليزية في ساحل البنغال وان الانكليز سيصادرون تلك السفن في حالة قبول اقامة وكالة فرنسية في مسقط[19] مما اضطره إلى المغادرة وترك مسقط وفشل بعثته، وبهذا تكون بريطانيا قد نجحت في التصدي للمحاولات الفرنسية في الحصول على موطئ قدم لها في الخليج العربي عند بداية القرن التاسع عشر.

اما بالنسبة إلى بلاد فارس فقد بدأ النشاط الفرنسي فيها منذ سنة 1796 إذ ارسلت حكومة الثورة الفرنسية بعثة إلى فارس عرفت ببعثة بروجرو – اوليفييه لكنها لم تحقق اهدافها [20]، وقد نبهت البعثة البريطانية في فارس في اواخر عام 1798 إلى احتمال ظهور سفن فرنسية على ساحل الخليج واوعزت للشاه بأن يصدر اوامره بالقبض عليها، واقنعت البعثة البريطانية شاه فارس بذلك بأن اكدت له بأن الفرنسيين يعملون ضد نظام الحكم الملكي وضد الاديان، فاسرع الشاه لإرسال جيش من الفي مقاتل إلى ساحل الخليج لترقب السفن الفرنسية [21] التي لم تأت ابداً.

وبعد الاحتلال الفرنسي لمصر قررت حكومة الهند ارسال ضابط انكليزي في بعثة خاصة لشاه فارس واختارت الضابط مالكولم وحددت اهداف بعثته بالتعليمات التي كتبها ولزلي الحاكم العام في الهند في اب 1799 وهي [22]:

1- التعاون ضد زمان شاه (ملك الافغان) الذي احتل البنجاب واصبح يهدد الممتلكات البريطانية في الهند.
2- عدم السماح للفرنسيين بالدخول في أراضي فارس أو السماح لسفنهم بالرسو في سواحلها.

وبعد سيطرة نابليون بونابرت على الحكم في فرنسا، اراد استخدم بلاد فارس وجعلها محطة لتجميع قواته في الشرق ومركزاً لانطلاق عملياته الحربية ضد الهند التي كانت قاعدة النفوذ البريطاني في الشرق ومقابل ذلك تقوم فرنسا ببناء وتدريب الجيش الفارسي وقد رحب فتح علي شاه القاجاري (1798-1834) بالعرض الفرنسي لانه كان يهدف إلى اعادة استيلاء فارس على بلاد الكرج (جورجيا الحالية) والتي ضمتها روسيا عام 1801 [23]. اتفق كل من فتح علي شاه ونابليون بونابرت على توطيد العلاقات بين البلدين لاسيما في المجالات العسكرية والسياسية والتخطيط لشن هجوم فارسي فرنسي مشترك ضد روسيا لاسترجاع جورجيا وفي عام 1807 تم توقيع معاهدة بين الطرفين في ايار من العام نفسه، تعهدت فرنسا بموجبه بتزويد فارس بانواع الأسلحة والعمل على تدريب الجيش الفارسي، وفي المقابل تعهدت بلاد فارس بانهاء علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا والغاء اتفاقياتها التجارية كافة، وان تعلن الحرب على بريطانيا في وقت لاحق، لكن نابليون تخلى عن اتفاقه مع فتح علي شاه بعد شهرين من توقيعه وذلك بعد توقيعه معاهدة تلست (Tilist) مع روسيا في الثامن من تموز 1807 وبذلك وجد الشاه نفسه مضطراً لطلب معونة الانكليز لتسليح وتطوير جيشه [24]. وبذلك توقف النشاط الفرنسي في بلاد فارس وعادت بريطانيا لتهيمن على تلك البلاد.

وبالعودة إلى عمان فعند مقتل سلطان بن أحمد عام 1804 ومجيء بدر بن سيف إلى الحكم جددت فرنسا تقاربها مع عمان وارسلت سفنها إلى الموانئ العمانية للتزود بالمياه مما اثار حكومة الهند البريطانية التي اسرعت بدورها لإيفاد الكابتن ستيون إلى مسقط ليعيد فتح دار المندوبية البريطانية فيها لاثبات وجودها [25] والتصدي للمحاولات الفرنسية الساعية للحصول على موقع مهم في الخليج العربي، ومع وصول سعيد بن سلطان للحكم في عمان عام 1806، اشتد الصراع البريطاني الفرنسي حول عمان لاسيما بعد نجاح حاكم مورشيوس [26] الفرنسي ديكلين بعقد معاهدة مع السيد سعيد في تموز 1807 [27]، تكونت من اثنتي عشرة مادة واهم ما جاء فيها [28]:

1- عودة العلاقات الودية بين مسقط وفرنسا.
2- تسهيل التبادل التجاري بين الجانبين.
3- تقييد تجارة مسقط مع بريطانيا.
4- حياد مسقط في حالة وقوع أي صراع بين فرنسا وبريطانيا.
5- تعيين وكيل أو قنصل فرنسي في مسقط.

ما ان علمت حكومة الهند البريطانية بتلك المعاهدة حتى تدخلت لدى السيد سعيد وطلبت منه تعديل المعاهدة، وبعد اتصالات مكثفة معه طلب السيد سعيد من ديكلين اعادة صياغة المعاهدة لإلغاء النصوص غير العملية والتخفيف من حدة اللهجة في بعض نصوصها فيما يتعلق بالحكومة البريطانية لذا اعيد توقيعها من جديد في حزيران 1808 [29]، لكن حكومة نابليون رفضت التوقيع عليها على اعتبار انها تخل بتشريعاتها فيما يخص الحصار القاري ضد بريطانيا وهذا ما ادى بدوره إلى اضعاف النفوذ الفرنسي وتعزيز النفوذ البريطاني في عمان والخليج العربي.

وبعد هزيمة فرنسا امام بريطانيا في معركة الطرف الاغر عام 1810، استسلم ديكان حاكم جزيرة مورشيوس وسقطت الجزيرة بأيدي البريطانيين في العام نفسه ومن ثم خسارة فرنسا لاهم معاقلها في الشرق [30] وبذلك تكون بريطانيا قد بسطت نفوذها على الخليج العربي بدون منازع واستمرت بالتصدي لكل المحاولات الفرنسية بالتوغل في هذه المنطقة التي بدأت تخضع لها شيئاً فشيئاً.

حاولت فرنسا العودة إلى الخليج العربي مرة اخرى وزارت السفينة (زيليه) مسقط عام 1819 وبعدها السفينة (موصل) ثم السفينة (كليوباترا) وكانت جميعها تحمل وفوداً بعث بها حاكم بوربون[31] الفرنسي لتأكيد صداقة فرنسا[32]، واثمرت تلك الزيارات عقد معاهدة تجارية مع السيد سعيد عام 1821، لكن بريطانيا كانت بالمرصاد لتلك المحاولة الفرنسية، فأسرعت هي الأخرى بعقد معاهدة مع السيد سعيد، لكنها لم تكن معاهدة تجارية بل كانت معاهدة ضد تجارة الرقيق وذلك عام 1822 ونص بندها الأول على " تعهد عمان بوقف تجارة الرقيق الخارجية في سائر ممتلكاتها إلى الابد" [33]، وهذا معناه منع فرنسا من شراء الرقيق من زنجبار، ويؤكد بعض المؤرخين ان هدف تلك المعاهدة ليس ايقاف تجارة الرقيق بل كان الدافع الحقيقي هو منع فرنسا من شراء زنجبار من السيد سعيد وفق ما تردد آنذاك من شائعات تؤكد هذه الاحتمالية [34].

وفي الحقيقة ان الاهداف العامة بالنسبة للسياسة البريطانية آنذاك لم تكن ابداً ضد مسألة الاتجار بالرقيق بل كانت محاولة منع أي نفوذ اخر غير بريطاني في تلك المنطقة، ولذلك اعلن وزير الخارجية البريطاني بالمرستون Palmerston عام 1838 قائلاً : " ان مهمتنا في الخليج هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيداً عن نفوذ اية دولة اخرى تستطيع منازعتنا هذه السيطرة ولكن بشرط الا تكلفنا هذه السياسة نفقات باهضة [35].

استطاعت بريطانيا تحجيم النفوذ الفرنسي في مسقط بصورة خاصة والخليج العربي عامة، ولم تشهد المدة من 1822 حتى 1844 نشاطاً فرنسياً كبيراً في تلك المناطق، لكن فرنسا لم تستسلم واعادت نشاطها للخليج مرة اخرى واستطاعت في السابع عشر من تشرين الثاني 1844 عقد معاهدة صداقة وتجارة مع السيد سعيد احتوت على تسع عشرة مادة، لكن اهم تلك المواد هي[36]:

1- ضمان الحرية التامة للتجارة والسماح للفرنسيين بالدخول والخروج من ممتلكات السيد سعيد من دون مانع أو عائق.
2- معاملة الطرفين بعضهما بعضاً معاملة أكثر الشعوب حظوة.
3- صيانة الممتلكات الفرنسية في اراضي السلطان من المصادرة والامتلاك.
4- حق الفرنسيين في انشاء مخازن تجارية من أي نوع كان وفي أي مكان يرغبون فيه من اراضي السلطان.
5- اعفاء الرعايا الفرنسيين ومن يشتغل في خدمتهم، وحتى في اثناء وجودهم في ارض السلطان من التوقيف والتفتيش والمحاكمة امام المحاكم.

اثارت النقطة الرابعة من المعاهدة بريطانيا، وكان رد وزير خارجيتها ابردين Aberdeen شديداً تجاه هذه المادة إذ اشار إلى ان كلمة مخازن أو مستودعات يمكن ان تفسر بأنها مستودعات حربية ومن ثم طلب من السيد سعيد اما ان يضيف لتلك المادة مذكرة تفسيرية تحدد معنى المستودعات أو ان يسمح لبريطانيا بأن تكون لديهم مستودعات مماثلة، وبنفس الوقت ارسل ابردين إلى السفير البريطاني في باريس يستفسر عن ذلك، وبعدها اجاب رئيس الوزراء الفرنسي جيزو Guzot بأن الحكومة الفرنسية لا تنوي انشاء مستودعات حربية في اراضي السلطان العماني [37].

عدت هذه المعاهدة نصراً سياسياً كبيراً لفرنسا من قبل الكتاب والمؤرخين الفرنسيين، لكن وثائق حكومة بومباي تبين ان السيد سعيد كان قد اتصل بتلك الحكومة واعلمها بأن فرنسا تريد عقد معاهدة معه ووافقت الاخيرة على تلك المعاهدة وهذا ما دفع بعض المؤرخين إلى تفريغ المعاهدة من محتواها والقول ان بريطانيا كانت على علم بكل التفاصيل وهي من اعطت السيد سعيد الاذن بعقد المعاهدة [38]، فصحيح ان السيد سعيد عرض الامر على حكومة الهند لكنه لم يعرض المعاهدة وتقرير حكومة بومباي يقول : " وقد سبق له (السيد سعيد) ان فاتح الوزارة البريطانية يطلب رأيها في الاجراء المقترح فأجيب عن طريق الكابتن هموتن بعدم ممانعة الحكومة البريطانية في قيام علاقات بينه وبين فرنسا، وبنتيجة هذا فقد تم في الحال عقد معاهدة بين الطرفين" [39]، أي ان حكومة بومباي كانت على علم بتلك المعاهدة لكنها لم تكن تعلم بتفاصيل المعاهدة ولا ببنودها لذلك حينما ظهرت المعاهدة للوجود جاء الاعتراض من وزير الخارجية البريطاني ابردين كما ذكرنا ذلك، وهنا ينبغي القول ان السيد سعيد لعب بصورة صحيحة لأنه اعلم بريطانيا بتعامله مع الفرنسيين وانه سيعقد معهم معاهدة وتأكد من عدم معارضتهم ومن ثم عقد المعاهدة بدون اطلاع بريطانيا على تفاصيلها مما جعل بريطانيا في موقف محرج فهي لن تستطيع الاعتراض على المعاهدة كلياً أو التعرض للسيد سعيد أو للفرنسيين وبهذا يمكن القول بأن عقد هذه المعاهدة كان الخطوة الأولى الصحيحة لفرنسا في الدخول للخليج العربي.

ومهما يكن من امر فأن فرنسا لم تستثمر جهودها في عمان، على الرغم من رغبة السيد سعيد بإقامة علاقات قوية مع فرنسا فحينما ارسل السيد سعيد بعثة رسمية إلى فرنسا مع هدية تتكون من ستة من الخيول العربية الاصيلة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية. نشرت جريدة " الجمعية الوطنية " في عددها الصادر في 30 آب 1849 مقالاً قالت فيه : " لقد تركت بعثة الامام باريس لتوها بعد ان استقبلت فيها استقبالاً فاتراً من الحكومة التي تبدو وكأنها لا تعرف من يكون امام مسقط هذا؟" [40]، وادى تخبط السياسة الخارجية الفرنسية وعدم استقرارها إلى عدم استغلال المكاسب التي حصلت عليها في عمان .

ومهما يكن من امر فقد استطاع التجار الفرنسيون ومن تبعهم من عرب عمان احتكار تجارة الرقيق التي ازدهرت واتسعت مما دفع بريطانيا للإسراع بعقد اتفاقية مع السيد سعيد عام 1845 وكان هدفها الظاهري محاربة تجارة الرقيق لكنها كانت موجهة بصورة مباشرة ضد فرنسا وتجارها، فقد منحت بريطانيا حق تفتيش كل المراكب العائدة للسيد سعيد اولاي من رعاياه [41].

إلا أن اهم ما حصلت عليه فرنسا هو توقيعها اتفاقية مشتركة مع بريطانيا عام 1862 تقضي باحترام استقلال سلطان مسقط وزنجبار، وقد ابرم ذلك الملف الذي كان ينبئ بنتائج كثيرة محتملة بسبب الحالة في زنجبار بشكل خاص وقد عقدته الحكومة البريطانية مباشرة دون الرجوع لحكومة الهند التي لم تعلم بأمره الا عام 1871 [42]، وذلك الاتفاق جاء نتيجة لمعاهدة عام 1844 حيث اصبح لفرنسا مكانة في عمان وممتلكاتها في افريقيا، وما كان من بريطانيا الا السماح لعدوتها فرنسا بالاشتراك معها في عمان، وسعت لعقد ذلك الاتفاق حتى تمنع أي محاولة فرنسية للتدخل في الشؤون الداخلية فيها أو وصول سفن حربية فرنسية إلى موانئ عمان مما يسمح لفرنسا بتدخل بحريتها في الخليج العربي وبهذا تكون بريطانيا قد جعلت من التحركات الفرنسية مكشوفة ومقيدة بنفس الوقت.

سعت حكومة بومباي إلى اعلان الحماية على عمان مثلما فعلت مع عدد من الامارات والمشيخات العربية في الخليج العربي وحاولت اقناع السلطات في لندن بذلك بهدف تحجيم النفوذ الفرنسي الذي بدأ يتعاظم ولاسيما ان ذلك النفوذ كان حاصلاً على تعاطف العمانيين من السياسيين والتجار والبحارة، لانهم بدأو يشعرون بالخطر البريطاني، لكن السلطات البريطانية في لندن كانت ترفض فكرة اعلان الحماية على عمان لان معاهدة عام 1862 مع فرنسا تمنع ذلك، ولهذا بدأت بريطانيا منذ عام 1891 تفكر في ايجاد صيغة مناسبة لأبعاد فرنسا عن عمان خاصة بعد التقارب الفرنسي الروسي تجاه الخليج العربي عامة وعمان بصورة خاصة [43].

كانت الصيغة التي رأت الحكومة البريطانية انها تضمن عزل فرنسا وبنفس الوقت لا تتعارض مع معاهدة عام 1862 هي توقيع اتفاقية سياسية مع عمان وتم بالفعل توقيعها في العشرين من اذار 1891 وحتمت تلك الاتفاقية على " سلطان عمان وورثته وخلفائه الا يتصرفوا بالتنازل أو الرهن أو البيع أو السماح باحتلال أي من أقاليم مسقط أو عمان وتوابعها الا للحكومة البريطانية"[44]، وقد قال اللورد كيرزون Curzon نائب الملك البريطاني في الهند عن سياسة بريطانيا التعسفية تجاه عمان بـ " اننا ندعم حاكمها ونملي سياستها وعلينا الا نتسامح تجاه أي تدخل أجنبي . وليس لدي ادنى شك بأن الوقت سوف يحين يوماً عندما تتداعى مثل تلك الدول امام تقدم الحضارة الودودة مما يستوجب امتلاكها بشكل قاطع وسوف يرى علم بريطانيا يرفف فوق قلاع مسقط " [45].

لكن تلك الاتفاقية كانت سرية ولم تعلم بها فرنسا لذلك استمر القنصل الفرنسي في عدن بتوزيع الاعلام والوثائق الفرنسية على السفن العمانية فقامت الحكومة البريطانية بتنبيه السلطان إلى وجوب تذكير الفرنسيين ولفت نظرهم إلى التصريح الانكليزي الفرنسي المشترك عام 1862 والذي تضمن احترام استقلال مسقط وزنجبار، وبأن فرض الحماية الفرنسية على السفن في عمان انما هو خرق لذلك التصريح، إذ ان حمل الاعلام والوثائق الفرنسية للسفن يجعل من الصعوبة تفتيشها أو معرفة هويتها الحقيقية وعليه فقد صدرت الأوامر إلى الأسطول البريطاني بتفتيش كل سفينة والاستيلاء عليها مهما كان العلم الذي تحمله اذا ثبت انها تعمل في تجارة الرقيق [46].

رأت فرنسا انه من الضروري لها تعيين قنصل أو مقيم في مسقط يكون ذا شخصية قوية لمواجهة السياسة البريطانية فوقع اختيارها على المسيو اوتافي الذي وصل إلى مسقط في الثامن من تشرين الثاني 1894وكان اوتافي قد وضع سياسة في مسقط تتكون من محورين الأول هو محاولة الانتقاص من نفوذ الممثل البريطاني في مسقط عند السلطان ومن حوله والثاني هو تشجيع البحارة العمانيين على رفع العلم الفرنسي على سفنهم حتى بدون الحصول على موافقة من السلطان[47] وذلك لزيادة عدد السفن العمانية التي تحمل العلم الفرنسي ومن ثم عدهم رعايا فرنسيين ويكونون دائماً مخلصين لفرنسا وفي نفس الوقت يشكلون منافسة للسفن التجارية البريطانية ما دامت فرنسا غير قادرة على تسيير عدد كبير من سفنها في هذه المنطقة كما ان وجود اعداد كبيرة من البحارة والسفن يشكل حجة دائمة لفرنسا للتدخل في المنطقة.

وفي سنة 1895 اوقف الأسطول البريطاني سفناً تحمل الاعلام الفرنسية في مياه مسقط الإقليمية وعلى ظهرها حمولة من العبيد مما سبب احتجاج القنصلية الفرنسية في مسقط. إلا أن السلطات البريطانية رفضت ذلك الاحتجاج واذنرت السلطان لمنع رعاياه من حمل العلم الفرنسي، غير ان القنصل الفرنسي اقنعه بالتمرد على ذلك الانذار وعلى ان يمنح الفرنسيين امتياز محطة فحم في بندر جصة (أي ميناء جصة) الواقع على بعد خمسة اميال إلى الجنوب الشرقي من مسقط في عام 1898 لغرض الاستفادة منه في خزن الفحم الحجري مما عده الانكليز انتهاكاً لتصريح عام 1862 بين فرنسا وبريطانيا ولاتفاقية عام 1891 بين عمان وبريطانيا التي تعهد فيها السلطان بعدم التنازل عن أي جزء من اراضيه أو بيعها أو ايجارها إلى أي دولة غير بريطانيا، وبناء على ذلك قامت السفينة البريطانية سفنكس Sphinx بالتوجه إلى بندر جصة لانزال العلم الفرنسي، غير ان مدمرة فرنسية هددت بأطلاق النار عليها لو قامت بإنزال العلم، وكاد الامر يصل إلى ازمة لذلك توجه المقيم البريطاني في الخليج العربي في بوشهر إلى مسقط تبعاً لتعليمات اللورد كيرزون التي اقتضت بتوجيه انذار للسلطان بأنه لو استمر على سلوكه العدائي تجاه بريطانيا فأن الحكومة البريطانية ستوقف مساعداتها المالية له كما انها قد تستخدم معه سلوكاً اخر [48]، وقدم مذكرة إلى السلطان فيصل بن تركي تتضمن [49]:

1- ان يقوم السلطان فوراً بطرد وزيره السيد عبد العزيز الذي كان متحمساً للعلاقات الودية الجديدة مع فرنسا.
2- الدخول في مفاوضات لأجل التعويض عما لحق بالبريطانيين خلال ثورة 1895 العمانية.
3- أن يأمر السلطان بأن لا تزيد الضرائب على البضاعة البريطانية 3% كما حددتها معاهدة 1798.
4- ان يعلن السلطان تخليه عن الامتيازات التي سبق له اعطاؤها سراً إلى فرنسا واهمها امتياز بندر جصة.

وطلبت المذكرة البريطانية ان يمنع السلطان رفع العلم الفرنسي على السفن التجارية التابعة لرعاياه وان يرفع علمه الخاص على تلك السفن. احتج السلطان على تلك المذكرة ووصفها بأنها تدخل في شؤون بلاده الداخلية، مما حدا باللورد كيرزون نائب الملك في الهند إلى ارسال أسطوله إلى مسقط والقيام بمناورات حية لارهاب السلطان وتهديده وطلب قائد الأسطول البريطاني من السلطان المجيء إلى السفينة واعلان ولائه لبريطانيا وتخليه عن الاتفاق السري مع فرنسا فوافق على ذلك مكرها ونفذ الطلبات البريطانية واخبر المقيم الفرنسي بذلك بمذكرة رسمية [50].

احتجت الجمعية الوطنية الفرنسية في 22 شباط 1900 على التصرفات البريطانية مع السلطان إلا أن اللورد سالزبوري Salisbury رد على هذا الاحتجاج بتصريح نشرته صحيفة التايمز الهندية في اليوم التالي، أعلن فيه بأن فرنسا نقضت التصريح الفرنسي البريطاني لعام 1862 وعرضت السلام في منطقة المحيط الهندي والخليج للخطر، وقد حاول سالزبوري ارضاء فرنسا فعرض عليها اختيار خليج (ريام) أو (المكلا) أو (جوادر) ليكون محطة للفحم تستعمل من قبل الاسطول الفرنسي، فاختارت (المكلا) في حضرموت الا انها استمرت بتزويد السفن المسقطية بالأعلام الفرنسية مما حمل حكومة الهند على تقديم مذكرة جديدة للسلطان في 22 آب 1900 تنذره بضرورة ايقاف هذه التصرفات، فاصدر بياناً إلى شعبه يعلن فيه بأنه يعتبر السفن العمانية التي ترفع اعلاماً فرنسية سفناً عمانية وليست اجنبية وان له ولحلفائه الانكليز حق تفتيشها؛ وقد ردت فرنسا على هذا الاعلان بالتصريح بأن أي سفينة ترفع العلم الفرنسي انما هي سفينة فرنسية وستحميها فرنسا، ولم تدخر فرنسا وسعاًفي تأليب الشعور العربي ضد الانكليز إذ اصدرت صحيفة باللغة العربية تطبعها في باريس باسم (فتح البصائر) وصارت توزعها في عدن وحضرموت والبحرين منادية بأن مهمتها هي توفير العدل لجميع المسلمين من دون تمييز وتخليصهم من الاستعمار البريطاني [51].

استمرت فرنسا بتزويد البحارة العمانيين بالإعلام الفرنسية وبدأ خطرها يتزايد مما حدا بالوكيل السياسي البريطاني المقيم في مسقط الرائد برسي كوكس Percy Cox (1899-1904) إلى التنبيه من مغبة ذلك الامر على المصالح البريطانية، ودخلت السفارة البريطانية في باريس بمباحثات طويلة مع وزير الخارجية الفرنسي دلكاسيه Delcasse انتهت في الثامن عشر من اب عام 1903 بأن تكون للفرنسيين محطة وقود في مراسى المكلا داخل خليج مسقط[52] لكن ذلك الأمر لم ينته بالنسبة للفرنسيين الذين تعودوا على عدم الاكتراث باتفاقياتهم مع بريطانيا لاسيما في منطقة الخليج العربي.

وبينما واصل الفرنسيون اعمالهم في عمان قررت بريطانيا هذه المرة التدخل بالقوة، فقد وصل اللورد كيرزون نائب الملك في الهند إلى منطقة الخليج العربي عام 1903 وهو يقود اكبر أسطول حربي بريطاني غايته استعراض قوة بريطانيا البحرية والتأكيد لشيوخ المنطقة وحكامها بأن بريطانيا لن تترك أي شبر من الخليج لأي دولة أوربية اخرى وتحذير الدول الأوربية من مغبة محاولة التدخل في هذه المنطقة، وفي الثالث عشر من تشرين الثاني 1903 رسا الاسطول البريطاني قبالة سواحل مسقط وطلب من شيوخ القبائل القدوم اليه والصعود على ظهر سفينة تابعة للأسطول الحربي البريطاني لإظهار القوة وتخويفهم فجمعهم هناك والقى فيهم خطاباً تحت قوة مدافع الاسطول الحربي البريطاني عبر فيه عن وجهة نظره الاستعمارية، ووجه في خطابه تحذيراً للدول الأوربية كروسيا وفرنسا والمانيا وكذلك الدولة العثمانية من مغبة محاولة منافسة بريطانيا أو وضع العراقيل امامها ومما جاء في خطابه ما نصه : " ... لقد انقذناكم من ان تهلكوا بأيدي جيرانكم وفتحنا هذه البحار لسفن جميع الدول ومكنا لأعلامها من ان ترفرف في سلام ولم نأخذ اراضيكم ولم نحاول القضاء على استقلالكم بل عملنا على حماية هذا الاستقلال وبالتالي فلن نفرط به الان بما حققناه من نصر كبير طيلة قرن من العمل الدؤوب ... ولتعلموا بأن كلمة الحكومة البريطانية هي العليا ونفوذها هو الباقي في هذه المنطقة ولن نتهاون امام أي خطر قد يهدد هذا النفوذ .. " [53].

وتطرق كيرزون إلى بيان اسباب تدخل بريطانيا في المنطقة موضحاً بصراحة بأنها تدخلت لحماية مصالحها في الهند من مخاطر منافسة القوى الأخرى، قائلاً : " انه بتدخلها هذا انما ترمي إلى حماية مصالح افراد رعيتها وتجارها وكذلك حماية نفوذها الشرعي في البحار التي تلاطم امواجها الشاطئ الهندي لان إمبراطورية الهند تقع في جواركم ومن واجبنا حماية هذه الإمبراطورية " [54]، والملاحظ ان كيرزون قد اعد نفوذ بلاده في الخليج نفوذاً شرعياً ومن ثم فعلى حكام ومشايخ هذه المنطقة الانصياع لأوامر الحاكم الشرعي وصاحب النفوذ الأعلى وهو بريطانيا التي استمدت ذلك النفوذ وتلك الشرعية من خلال معاهداتها التي تمت مع المنطقة والتي : " جعلت الحكومة البريطانية حامية للسلام بين القبائل العربية ... واصبحت الحكومة البريطانية سيدتكم وحامية لكم وليست لكم صلات باي دولة اخرى سواها وقد آلت كل امارة من الامارات المعروفة بالمتصالحة [55] على نفسها الا تدخل في اتفاق أو مراسلات مع اية دولة اخرى والا تسمح لمندوب أي حكومة اخرى بالدخول إلى أراضيها والا تسلم أي شبر من أراضيها وهذه الاتفاقية ملزمة لكل فرد منكم"[56]. ومن خلال هذا الخطاب نستطيع معرفة حجم النفوذ البريطاني في مسقط والخليج العربي، وعدم استعدادها للتخلي عن هذا النفوذ أو افساح المجال امام أي قوة اوربية أو إقليمية لمنافستها في هذه المنطقة.

وغادر اللورد كيرزون وزار الشارقة وبندر عباس والكويت وبوشهر وكانت اهداف رحلته هي التعرف عن كثب لمدى الاستعدادات البريطانية في الخليج العربي لمواجهة أي قوة أوربية تطمح للتغلغل في تلك المنطقة لاسيما روسيا التي اعتقدت الدوائر الاستخبارية البريطانية انها قد تقوم بتحركات في هذه المنطقة وفي هذا الوقت [57]، وبهذا تكون بريطانيا قد اقامت جميع الاستعدادات اللازمة لمنع أي تدخل لاي قوة اخرى في الخليج العربي.

اما بالنسبة للتطلعات الفرنسية على ساحل الامارات العربية المتحدة الذي كان يسمى آنذاك بالساحل المتصالح أو المهادن فلم تنشأ اية محاولات فرنسية الا في عام 1891 إذ وصل رجلان فرنسيان إلى تلك المنطقة وعلى الغالب كانوا تجاراً لكنهما تحدثا مع شيخ امارة ام القيوين بصفة سياسية، وهذان الرجلان هما المسيو تشابو Chapuy والاخر هو ترامير Tramier [58] وترددا على شيخ ام القيوين ثلاث مرات وقدما اليه هدايا مختلفة واقنعاه بجدية العمل مع فرنسا وبإمكانية التجارة عن طريق حمل الاعلام الفرنسية كما يفعل العمانيون وفعلاً اقتنع الشيخ وحصل الرجلان على ضمان لإنشاء قاعدة في ام القيوين، لما علمت السلطات البريطانية بتلك التحركات اقترح المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي العقيد تالبوت Major Talbot على حكومة الهند ان تعقد اتفاقية رسمية مع امارات الساحل المتصالح [59]، وبعد موافقة حكومة الهند وقعت امارات الساحل المتصالح مع بريطانيا بتواريخ مختلفة من شهر اذار 1892 وكان عددهم ستة شيوخ وبمقتضى الاتفاقية تعهد الشيوخ باسمهم ومن سيرثهم ويخلفهم بالاتي [60]:

1- الا يوقعوا اية اتفاقية أو يدخلوا في اية علاقات مع دولة أجنبية سوى بريطانيا العظمى.
2- الا يسمحوا لوكيل دولة أجنبية اخرى بالبقاء في أراضيهم من دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية.
3- الا يمنحوا أي جزء من أراضيهم سواء عن طريق البيع أو الايجار أو الرهن أو التنازل أو غير ذلك لاحتلال أي دولة أجنبية باستثناء بريطانيا العظمى.

ووسعت الاتفاقية في ما بعد بين عامي 1911-1912 لتشمل جميع الامتيازات البترولية والمعدنية التي اصبحت وقفاً ابدياً للحكومة البريطانية [61]، وهكذا استطاعت بريطانيا الوقوف ضد المحاولات الفرنسية المتعددة للحصول على قاعدة في الخليج العربي وابت ان يكون لها أي منافسة في تلك المنطقة لضمان حماية مصالحها في الهند اولاً ومن ثم ضمان مصالحها النامية في منطقة الخليج العربي نفسها.

هوامش البحث

(1) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، القاهرة، د.ت، ص ص 30-31.

(2) قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، ط2، بيروت، 1992، ص391.

(3) منذ عام 1793 بدأت فرنسا تنظر إلى الخليج كقاعدة مهمة في حالة قيام حملة ضد الهند ومن المعروف ان فرنسا كانت تقف في هذه الحرب موقف المهاجم، ولذلك كان اختيار قواعد في الخليج مهم لتهديد الهند بصورة مباشرة وقد مهدت حكومة الثورة الفرنسية لهذا العمل بخطوتين : 1- انشاء قنصلية في مسقط 2- ارسال بعثة إلى فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند. وفيما يتعلق بمسقط اتخذت لجنة الشؤون الخارجية قرارها بانشاء قنصلية منذ ابتداء الحرب، واختارت لها احد الرحالة الجغرافيين وهو بوشمب Beauchamp . وقد جاء في التعليمات الخاصة بتعيينه " ان قنصلية مسقط انما انشئت للتجسس على تحركات الانكليز في الهند ودراسة الأحوال الداخلية في هذه البلاد وكذلك دراسة الطرق التي يمكن ان يستخدمها غزو فرنسي للشرق" ، للتفاصيل ينظر: صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 37.

(4) سلطان بن أحمد: هو ابن السيد سعيد بن أحمد، تولى الحكم سنة 1793 وظل حتى وفاته عام 1804، تميزت فترة حكمه بمحاولات الدولة السعودية الأولى لفرض سيطرتها على عمان وعلى البقية الباقية في الجزيرة العربية في الفترة 1800-1804 ، وقام باحتلال البحرين عام 1799 وعين ابنه سالم حاكماً عليها حتى 1802، مات بصورة مفاجئة عام 1804، للتفاصيل ينظر: خالد يحيى العزي، الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عمان، بغداد، 1985، ص ص 119-122.

(5) ج . ج . لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج2، قطر، د.ت، ص 670.

(6) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي دراسة وثائقية، الرياض، 1981، ص 106.

(7) عبد الرؤوف سنو، اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع امارات الخليج العربي (1798-1916) فصول من الهيمنة والتفتيت، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، 1998، ص9.

(8) فتح علي شاه : هو ابن السلطان حيدر علي، سلطان ميسور اشتهر ببراعته بالجيش والادارة والشعر والعلوم الطبيعية الأخرى، وكان عالماً وملماً بالعديد من اللغات منها العربية، شارك مع والده في حروبه المستمرة ضد الانكليز، اصبح حاكم ميسور بعد موت والده عام 1782، وتحالف مع فرنسا التي ساعدته على بناء اسطول بحري وتدريب قواته البرية، اصبح يشكل خطراً كبيراً على مستقبل بريطانيا في الهند لاسيما بعد توالي انتصاراته على الانكليز هناك، قاد حاكم شركة الهند الشرقية ارثر ويلزلي Arthur Wellesley باذن من الحكومة البريطانية حملة كبيرة عليه واستطاع احكام الحصار على قوات تيبو في سرينجابتم Seringapatam واستشهد تيبو وهو في السادسة والاربعين من عمره، ودانت ميسور للحكم البريطاني وكان ذلك عام 1799، للتفاصيل ينظر:

Bruce Collins, War and Empire, The Expanssion of Britain 1790-1830, new York, 2010, PP. 158-189.

(9) لوريمر، المصدر السابق، ص 670.

(10) المخا: مدينة على الساحل اليمني كانت من اكبر الموانئ في البحر الأحمر عندما كانت زراعة اشجار البن غير معروفة خارج بلاد اليمن، ينظر: صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 23.

(11) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص 107.

(12) ارسل نابليون رسالة إلى تيبوكان من المفترض ان يرسلها سلطان بن أحمد بعد تلقيه الرسالة الخاصة به، وجاء في رسالة نابليون إلى تيبو ما نصه: " لقد علمت عن وصولنا في سواحل البحر الأحمر بجيش لا يحصى عدده، ومن اهدافه هو تخليصك من الحصار الحديدي الانكليزي ... وارجو ان ترسل إلى السويس احد الاشخاص الحاصلين على ثقتك والذي يمكن التابحث معه" ، ينظر: عبد الله بن محمد الطائي، تاريخ عمان السياسي، الكويت، 2008، ص 108.

(13) نقلاً عن المصدر نفسه، ص 107.
(14) لوريمر ، المصدر السابق، ص 671.
(15) يؤكد جون كيلي ولوريمر، بأن مالكولم لم يعهد اليه عقد أي اتفاقية مع سلطان بن أحمد بل ان الهدف الأساسي هو عقد معاهدة مع فارس، وان مالكولم تصرف من تلقاء نفسه وعقد الاتفاقية مع سلطان بن أحمد، وهذا الامر صحيح فعلاً لكن حكومة الهند اقتنعت بتصرف مالكولم وابقت على الاتفاقية، لانها كانت تحاول جاهدة كسب ود وصداقة مسقط والسيد سلطان بن أحمد شخصياً لعدائه مع القواسم الذين كانوا في اوج قوتهم القتالية في ذلك الوقت. ينظر: جون . ب . كيلي، بريطانيا والخليج 1795-1870، ترجمة محمد امين عبد الله، ج1، سلطنة عمان، د.ت، ص ص 105-106؛ ولوريمر، المصدر السابق، ص 672.
(16) لوريمر، المصدر السابق، ص 672.
(17) نقلاً عن عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص 9.
(18) يؤكد لوريمر بأن سلطان بن أحمد لم يقابل كافيناك لعدم وجوده في مسقط، لكنه في الوقت نفسه يذكر بأن السلطان عاد إلى مسقط بتاريخ 12 تشرين الثاني أي قبل وصول بعثة كافيناك بيوم واحد وهذا يجعل كلامه غير منطقي، ينظر: لوريمر، المصدر السابق، ص 674.
(19) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص 111.
(20) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي ، ج5، ص 2732.
(21) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 42.
(22) المصدر نفسه، ص 44.
(23) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 1985، ص ص 32-34.
(24) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة امين فارس ومنير البعلبكي، بيروت، 1981، ص 657.
(25) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، القاهرة، 1998، ص 113.
(26) مورشيوس: جزيرة تقع في المحيط الهندي، تقدر مساحتها بـ 72 ميل مربع، واغلب سكانها من الهنود، تشتهر بزراعة قصب السكر، سعت فرنسا لنقل العديد من الزنوج الافارقة اليها فضلاً عن الهنود والصينيين وسكان مدغشقر، للتفاصيل ينظر: جمال الدين الديناصوري واخرون، جغرافية العالم دراسة إقليمية افريقيا واستراليا، القاهرة، د.ت، ص 602.
(27) لوريمر، المصدر السابق، ج2، ص 718.
(28) عبد الله إبراهيم علي التركي، العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السلطان سعيد بن سلطان 1221-1273هـ/ 1806-1856م، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م14، 2006، ص 12.
(29) المصدر نفسه، ص 13.
(30) رودلف سعيد روت، السيد سعيد بن سلطان 1806-1856، ترجمة حسيب القيسي، بيروت، 1988، ص 148.
(31) جزيرة بوربون: وتسمى أيضاً ريونيون، تقع في المحيط الهندي شرقي مدغشقر، تقدر مساحتها بنحو 2511 كم2، مجموعة مؤلفين، المنجد في الاعلام، بيروت، 1992، ص 275.
(32) لوريمر، المصدر السابق، ج2، ص 727.
(33) نقلاً عن عبد الله إبراهيم علي التركي، المصدر السابق، ص 17.
(34) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، الرياض، 1982، ص231.
(35) نقلاً عن ، محمود بهجت سنان، أبو ظبي واتحاد الامارات العربية ومشكلة البريمي، بغداد، 1969، ص17.
(36) نقلاً عن رودلف سعيد روت، المصدر السابق، ص 151.

(37) عبد الله إبراهيم علي التركي، المصدر السابق، ص 26.
(38) ينظر على سبيل المثال لوريمر، المصدر السابق، ج2، ص 727.
(39) نقلاً عن رودلف سعيد روت، المصدر السابق، ص 153.
(40) نقلاً عن المصدر نفسه، ص 154.
(41) المصدر نفسه، ص 163.
(42) لوريمر، المصدر السابق، ج2، ص 740.
(43) المصدر نفسه، ص 840.
(44) المصدر نفسه، ص 822.
(45) نقلاً عن عبد الرؤوف سنو، المصدر السابق، ص 21.
(46) لوريمر، المصدر السابق، ج2، ص ص 841-844.
(47) المصدر نفسه، ص 840.
(48) المصدر نفسه، ص 854.
(49) خالد يحيى العزي، المصدر السابق، ص ص 79-80.
(50) لوريمر ، المصدر السابق، ج2، ص ص 857-858.
(51) خالد يحيى العزي، المصدر السابق ، ص ص 80-81.
(52) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، الوكالة البريطانية في مسقط مكانتها السياسية ومهامها الادارية والاقتصادية 1899-1914، مجلة اداب الكوفة، ع3، ص ص 102-103.
(53) العيدروس، المصدر السابق، ص 179.
(54) المصدر نفسه.
(55) يسمى الشاطئ الممتد بين شبه جزيرة مسندم في نهاية الخليج العربي وحدود شبه جزيرة قطر بالساحل المهادن أو الساحل المتصالح وكان يسمى سابقاً بساحل القراصنة، ينظر: محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص 19.
(56) المصدر نفسه، ص 180.
(57) John F. Riddick, The History of British India, U.S.A., 2006, P.89.
(58) Donald Hawley , The Trucial States, London, 1979, P.138.
(59) Ibid, P.139.
(60) لوريمر، المصدر السابق، ج5، ص 1120؛
Donald Hawley, Op. Cit., P.139.
(61) محمود بهجت سنان ، المصدر السابق، ص 19.